التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا
الواقع والمتوقع

■ د.حسن أحمد الطيب بن طاهر

*محاضر كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة الزيتونة

ملخص:

تعد مواقع المشاريع الاستثمارية واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية، والمتمثلة بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمرة حسب المدن والمناطق الليبية، حيث إن الفرص الاستثمارية المتوفرة في العديد من المدن الليبية في مجال الصناعات الاستخراجية، تمنح فرصة حقيقية أمام الحكومة لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية بشكل أكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الخصائص الاقتصادية لكل مدينة أو منطقة، وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المدن المختلفة وبين الحضر والريف.

كما دعت الورقة للنظر بجدية إلى أهمية نشر الاستثمارات وتنمية البنية التحتية في الريف، لقطع أسباب الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، حيث لا يتأتى ذلك إلا من خلال اختيار القرى الرئيسية التي يمكن اعتبارها أقطابا للتنمية الريفية، مما يقلص عدد القرى ويزيد من فرصة دعمها وتطويرها تنموياً وإيصال الخدمات لها وزيادة قدرتها على استقطاب الاستثمارات، كما أكدت الورقة على أن متطلبات توسيع الاستثمارات وزيادة مساهمتها في التنمية المكانية يتطلب زيادة منح مزايا وإعفاءات ضريبية إضافية للمناطق والمشروعات المنخفضة للجذب الاستثماري حيث يعد هذا النوع من التحفيز من السياسات الأكثر شيوعا بين الدول التي تسعى إلى تحقيق توازن تنموي بين مناطقها.

وخلصت الورقة إلى أن فرص التقليل من الفجوة التنموية بين المدن الليبية تأتي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانات النسبية لجميع المناطق الليبية، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التنمية المكانية، التي تشمل سياسات المواقع الصناعية، والمدن الجديدة ومراكز النمو والاستيطان والتطوير الريفي، وسياسة تحفيز الاستثمار.

أولاً- المقدمة

أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل التنمية المكانية مكانة خاصة في عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة، إذ تم تصنيفها مؤخراً على أنها أحد أبرز الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فعن طريقها يتحقق نشر التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية لتشمل مختلف المدن والقرى، فالتنمية المكانية تساعد في تطوير البنى التحتية والتخفيف من الاختناقات السكانية الحاصلة في المدن، وذلك بخلق فرص العمل وتوفير التعليم والرعاية الصحية في المناطق الريفية.

الإشكالية:

تتناول هذه الورقة مشكلة الضغط السكاني المتزايد على أماكن محددة، والناجم عن عدم تمتع أغلب المدن الليبية بقاعدة صناعية تجذب السكان إليها رغم توفر الموارد الاقتصادية فيها، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي المعتمدة على البيانات والإحصاءات عبر عرض لأهم المؤشرات بصيغة نسب مئوية أو أرقام أو كميات ليتم الخروج بأهم التحديات التي تواجه خطط توزيع الاستثمارات الصناعية لخلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافأ فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الأساسية في جميع أرجاء مدن ومناطق ليبيا.

الفرضية:

هناك فجوة تنموية بين المدن الليبية، نتيجة لعدم توسع القاعدة الصناعية بين اغلب المدن الليبية بالشكل الذي يساعد على جذب السكان إليها.

الأهمية:

تبرز أهمية هذه الورقة في كونها الأساس الذي يمهد إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية لأي خطة مستقبلية تهدف إلى تنمية قطاع الصناعات غير النفطية، حيث إنه من المتوقع أن تكون التنمية المكانية من أولويات الدولة في المرحلة القادمة وخصوصاً بعد تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة من خلال المحافظات والبلديات، والذي سيعتمد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي لأي خطة تنموية تسعى لتحقيق الرفاه للمواطن الليبي أين ما كان في ليبيا الحبيبة.

الأهداف:

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا، وذلك لأجل التعرف علىالموضوعات الأساسية المتعلقة بتوزيع الاستثمارات الصناعية بما يكفل أحداث توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والإمكانات والميزات النسبية لمختلف مدن ومناطق ليبيا، وتهدف الورقة أيضاً لإظهار سمات التنمية المكانية في مناطق ليبيا من حيث التركيز المكاني للنشاط الاقتصادي والسكان، والإمكانات التنموية التي

تشمل مؤشرات الميزة النسبية للتوطن الصناعي.

ثانياً – مفهوم التنمية المكانية:

تظهر أهمية التنمية المكانية من خلال توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والمناطق،وبالاخص القطاع الصناعي في جميع دول العالم، كونها تمثل عملية اقتصادية واجتماعية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية وتؤثر في تركيب المجتمع مادياً وحضارياً[1].

وبالرغم من ورود العديد من التعريفات للتنمية المكانية في الادبيات إلا أننا نسطيع القول بأن جل تلك التعريفات أجمعت على أن التنمية المكانية تعني»بلوغ الهيكل المكاني (مجموعة العناصر التي تمثل المكان وتحدد خصائصه وتركيبه وتكوينه) للاقتصاد في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور ملائماً لتعزيز عملية النمو الاقتصادي ودعمها بشكل كفوء[2]، أي أنها تتجسد في الجوانب المكانية للتنمية الاقتصادية.

إن التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من التنمية المكانية على حسب ما جاءت به الادبيات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك إن أهداف التنمية المكانية هي أهداف أكثر شمولاً (حضر، ريف)، بينما المقصود بالتنمية الريفية هي تنمية المناطق الريفية في المجتمع وذلك بدمج المناطق والسكان الريفيين في الجزء الباقي من النظام الاقتصادي والاجتماعي القومي من خلال استراتيجية التنمية القومية[3].

فمن تلك التعريفات يمكن أن نستنبط بأن سياسة التنمية المكانية التي تتخذها الدولة تعمل على توجيه التنمية الاقتصادية بالشكل الذي يخلق لها التوازن في توزيع الاستثمارات الاقتصادية بين المناطق، وذلك للحد من تركز المشروعات الاستثمارية وتكدس السكان في بعض المناطق والتي تؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخول بين السكان في المناطق والاقاليم المختلفة للبلد الواحد، فمن وجهة نظر العديد من المخططين الأقليميين، أن لسياسة التنمية المكانية أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي إلى السكان بغية وضع حدً للهجرة الكبيرة نحو المدن وتحقيق الاستقرار المكاني للسكان[4].

ثالثاً – أهداف التنمية المكانية:

تهدف التنمية المكانية بالدرجة الأولى إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين المناطق والمدن من ناحية، وبين المناطق الحضرية والريفية من ناحية أخرى، وبذلك فإن التنمية المكانية تسعى إلى استغلال واستثمار الإمكانات والمزايا النسبية

1 Friedman J., 1966, "Pegional Policy A case study of Vanzuela", M.I.I. Press, cambridge, P.5. (available Google text books).

2 Antoni Kukcnski, 1978, "Regionl Polices in Nigeria, Andia, and Barazil", Hangary, Meuton valume, P.195. (available Google text books).

3 لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك: محمد نبيل جامع، 2010، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، منشورات دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الباب العاشر ص ص 198-160.

4 لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك: ادجار هوفر، 1974، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، تعرب عيسى عوراني، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ص ص 168-165.

المتوفرة في كل منطقة أو مدينة، ومن ثم توزيع عائدات عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين مدن ومناطق الدولة تحقيقاً لمبدأ التنمية المتكاملة.

تعد أهداف التنمية المكانية من الأهداف القومية للدولة، إذ إن التنمية المكانية المتوازنة تعتمد على التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية لا ترتكز على العوامل الاقتصادية بشكل كلي للمناطق، أي لا تعتمد على خصائص المكان والميز الاقتصادية التي يملكها، لان الاعتماد عليها يؤدي إلى تعزيز التطور في الاقطاب التنموية مع تكريس التخلف في الأماكن الأخرى من البلد، وبذلك فإن التوازن في التنمية المكانية يعني التكامل في التطور بين الأقطاب المختلفة[5].

ومن ذلك نخلص بأنه من خلال إعادة توزيع الاستثمارات جغرافياً بين المناطق يتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل، وذلك بإرساء أسس التوازن في مستويات التطور ما بين المناطق لمعالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى التنمية المكانية إلى تحقيقها في ثلاث نقاط رئيسية، فهي ترمي بوجه عام إلى:-

- تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في متوسط الدخل ومستوى المعيشة.
- التقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات، وتخفيض حدة البطالة.
- تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدل النمو الاقتصادي.

إن أهداف التنمية المكانية تختلف من منطقة إلى أخرى من ناحية الأولوية، فهناك منطقة على سبيل المثال من أولوياتها زيادة متوسط دخل الفرد بها، ومنطقة ثانية زيادة في الخدمات المقدمة منها ومنطقة، ثالثة زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، قد يكون هناك تعارض في الأهداف بين المناطق بشكل لا يمكن اجتنابه، إذ كان من أحد الأهداف القومية على سبيل المثال تحقيق تتقارب في متوسط الدخل ومستوى المعيشة بين المناطق، وفي الوقت نفسه الرفع من مستوى النمو الاقتصادي الوطني، ففي هذِه الحالة يحصل تعارض بين الأهداف داخل المناطق ذات الدخول المنخفضة، وذلك يعزي إلى عدم قدرة المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية الضعيفة في رفع مستوى النمو الاقتصادي مقارنة بالمناطق الأخرى ذات دخل مرتفع والتي تتمتع بوفرات التكتل السكاني والمزايا الموقعية الأخرى، مما يؤدي بلا شك إلى زيادة الفجوة التنموية بين المناطق بدلا من تقليل الفروقات في الدخل بينها[6].

5 Niles M. Hansen, 1968,"French Regional Planning", Indiana University Press, 1968 – Political Science, P. 73. (available Google text books).

6 Harry W. Richardson, 1975, "Regional Development Policy and Planning in Spain", Robert maciehose company, Limited, Greet, Britain, P.33. (available Google text books).

رابعاً – الوضع الحالي لتوزيع الاستثمارات الصناعية على المدن والمناطق الليبية:

تعد مواقع المشاريع الاستثمارية سواءً أكانت مشاريع فردية أو مجمعات صناعية كبيرة، واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية، والمتمثلة بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمرة حسب المدن والمناطق، ولغرض تتبع واقع توزيع المشروعات الصناعية بين المدن والمناطق لابد من ملاحظة بأن هناك اختلافا بين أهداف والدواعي التي تحفز وتستقطب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية عن الاستثمارات الحكومية.

ففي مجال الاستثمارات الخاصة كما يوضحه الجدول (1)، توزعت رؤوس الأموال الموظفة في القطاع الصناعي بنسبة 37.5 ٪، في المنطقة الغربية و 33.1 ٪، في المنطقة الشرقية و 29 ٪، في المنطقة الوسطى، بينما لم تحظ المنطقة الجنوبية إلا نسبة 5 ٪ من إجمالي تكاليف رؤوس الأموال المستثمرة بقطاع الصناعة، وأما فرص العمل التي منحتها هذه المشروعات فقد بلغت 10798، فرصة عمل للعناصر الوطنية، تحصلت المنطقة الغربية على النسبة الأكبر حيث بلغت 50.6 ٪، ويليها المنطقة الشرقية بنسبة 41.4 ٪، أما النسبة القليلة المتبقية فكانت موزعة على المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية 7.3 ٪ و 0.7 ٪ على التوالي.

وعند النظر إلى توزيع أعداد المشروعات الصناعية على المدن والمناطق فإن الاتجاه الواضح في الهيمنة النسبية لمنطقة أو مدينة معينة ضمن الهيكل الصناعي، وبالرغم من ارتفاع أعداد المشروعات الاستثمارية التي دخلت التشغيل في مجال الصناعة من خمسة مشروعات عام 2004، إلى اثنين وتسعين مشروعا عام 2012، وبتكلفة استثمارية من 122 مليون دينار ليبي إلى 2402 مليون دينار ليبي لنفس الفترة، إلا ان نسبة مساهمة الصناعة بقيت متدنية جدا حيث لم تتجاوز 5.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

وفي الجانب المتعلق بتوزيع المشروعات الصناعية الحكومية مكانياً، في الحقيقة لم تعد هناك استثمارات بالمعنى الصحيح للدولة في قطاع الصناعة، حيث يوجد عدد (37) مشروعا صناعيا يتبع للحكومة منها حوالي (10) مشروعات معطلة جزئياً، وعدد (22) مشروعا متوقف تماماً عن التشغيل وتهدف الدولة إلى نقل ملكيتهم للقطاع الخاص، وهذا يؤكد على غياب دور الدولة في تبني سياسات تنموية حكومية تساهم في تحقيق التوازن المطلوب في مجالات التنمية المكانية، وذلك من خلال استخدام المشاريع الاستثمارية كوسيلة لخلق ذلك التوازن، وهو ما تسعى إليه الخطة المطروحة خلال السنوات القادمة.

الجدول (1) توزيع الاستثمارات الصناعية التي دخلت التشغيل حسب المدن والمناطق من سنة 2000 إلى 2012م

المدن والمناطق	عدد المشاريع	اجمالي التكاليف الاستثمارية	العمالة الوطنية	العمالة الاجنبية
المنطقة الشرقية				
الجبل الأخضر	1	5921147.412	76	0
المرج	1	4183171.44	85	1
بنغازي	15	197780110.7	1170	98
بنغازي/ومدينه درنة	1	520000000	2850	120
طرابلس وبنغازي*	1	40000000	100	10
درنة	1	16933640.33	40	0
طبرق	2	13051470.5	143	0
الإجمالي	22	797869540.4	4464	229
المنطقة الغربية				
طرابلس	29	305014410.2	2971	330
الجفارة	24	450750438	1846	558
الزاوية	3	9801763	111	8
طرابلس ومزدة	1	15500000	50	30
طرابلس وبنغازي*	1	40000000	100	10
غريان	1	53300000	173	152
زوارة	3	29361623.2	214	46
الإجمالي	62	903728234.4	5465	1134
المنطقة الوسطى				
مصراتة	5	79773288	632	98
المرقب	1	25864680	157	0
سرت	1	583244000	0	0
الإجمالي	7	688881968	789	98
المنطقة الجنوبية				
سبها	1	5049500	40	10
وادي الحياة	1	6879907.06	40	10
الإجمالي	2	11929407.06	80	20
إجمالي المناطق الليبية	92	240.240.9150	10798	1481

(*) هذا المشروع هو في الحقيقة مشروع واحد، ولوقوعه في المنطقة الشرقية والغربية، فأنه تم احتسابه (1) للمنطقة الشرقية و(1) للمنطقة الغربية، ولكل منطقة نصف عدد عمالة المشروع ونصف تكاليف استثماره.

المصدر:- الهيأة العامة للتمليك والاستثمار

خامساً – التركز المكاني للاستثمارات والسكان:

تم توزيع المدن على ثلاث مناطق (مستويات) من حيث تركز المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة (الجدول 2 المنطقة (1) الأكبر استثمارا للمشروعات الصناعية)، وتم أيضاً توزيع المدن على خمس مناطق من حيث الكثافة السكانية (الجدول 3 المنطقة (أ) الأكثر كثافة سكانية)، فبمقارنة البيانات الواردة بالجدولين، نجد ان هناك تناغما بقدر كبير بين مستويات التوزيع الاستثماري والسكاني في المدن والمناطق الليبية، حيث إن معظم المدن التي وقعت في المناطق الأكثر استقطابا لرؤوس الأموال الاستثمارية هي نفسها تقريباً المدن التي وقعت في المناطق الأكثر كثافة سكانية، ماعدا مدينة درنة ومدينة سرت فقد جاءتا بالمنطقة الأولى من حيث إجمالي التكاليف وبالمنطقة الثالثة من ناحية عدد السكان، وذلك يعود إلى أن الذي رفع من إجمالي تكاليف الاستثمار بهما هو مشروع الشركة الليبية للأسمنت المساهمة بدرنة ومشروع تطوير وتحسين مركب الامونية واليوريا بالبريقة (سرت) واللذان يعتمدان على ميزة توفر المواد الخام بذلك المكان وليس على عدد السكان.

ويعود هذا التناغم إلى ان مراكز الكثافة السكانية هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي، وأن التوزيع السكاني هو بالأساس يعود إلى أسباب تاريخية ولسنوات عديدة أسفرت عن تنامي في حركة الهجرة الكبيرة نحو المدن بشكل ساهم في خلق التباين العمراني والثقافي والاجتماعي، وقد انعكست تأثيرات ذلك على شكل التوزيع الديموغرافي للسكان، وان استقطاب المشروعات الاستثمارية جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية، حيث إن الإنسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي وبالتالي فإنه كلما زاد عدد السكان ارتفعت الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات.

الجدول (2) تصنيف المناطق حسب حصتها من الاستثمار الصناعي

المنطقة (1)	المنطقة (2)	المنطقة (3)
بنغازي	مصراتة	طبرق
طرابلس	الجبل الغربي	الزاوية
سرت	زوارة	وادي الحياة
الجفارة	المرقب	الجبل الأخضر
درنة		سبها
		المرج

المصدر:-الهيأة العامة للتمليك والاستثمار

الجدول (3) تصنيف المناطق حسب عدد السكان

المنطقة (أ)	المنطقة (ب)	المنطقة (ج)	المنطقة (د)	المنطقة (ه)
طرابلس	الجبل الغربي	الجبل الأخضر	نالوت	الجفرة
بنغازي	الزاوية	المرج	وادي الشاطئ	الكفرة
مصراتة	زوارة	الواحات	مرزق	غات
الجفارة		درنة	وادي الحياة	
المرقب		البطنان		
		سرت		
		سبها		

المصدر: الهيأة العامة للمعلومات، إحصائيات عام 2009م

وهذا المؤشر يدعم الرأي القائل بأن التوزيع المكاني للمشروعات الصناعية جاء حسب معيار عدد السكان وأهميته النسبية في كل مدينة دون أن يكون هناك خططا تنموية تهدف لنشر الصناعة على كافة المدن والمناطق الليبية وإيجاد موازنة تنموية مكانية والتخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن والحد من تركزه في المدن والمناطق الحضرية الكبيرة، لأن عدم التوازن في توزيعهم سيولد مناطق جذب ومناطق طرد للسكان، ومن هنا، فإن حالة التوازن في توزيع السكان ستنعكس آثاره على موازنة استراتيجية اقتصادية خاصة في المناطق التي تعاني نقصاً في اعداد السكان[7].

سادساً – توزيع الصناعات حسب الميزة النسبية للمدن:

إن هناك العديد من العوامل تقف وراء توجه الاستثمارات بأشكالها المختلفة إلى مناطق دون أخرى فمنها يتعلق بإمكانيات المكان أو ما يعرف بالميزة النسبية للمكان ومدى توفر المقومات المادية والبشرية لاستقبال تلك الاستثمارات مقارنة بأماكن لا تستطيع تلبية ذلك، وبالتالي ينعكس نمط التوزيع المكاني للاستثمارات على حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

حيث ان هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية لها متطلبات مكانية تحتم توجهها إلى مكان محدد دون غيره، فإن الحجوم الاستثمارية في بعض الصناعات التحويلية وفي الصناعات الاستخراجية مثلاً، يجب أن تتناسب مع الإمكانات التنموية لكل مدينة وميزتها النسبية.

7 Harvey Armstrong, 1979, "Regional Economic Policy", Gamelot, Press, Limited, London, P.P. 509. (available Google text books).

الجدول (4) عدد المشروعات الصناعية ونوع نشاطها

نوع النشاط الصناعي	عدد المشروعات
الصناعات الغذائية	33
الصناعات الكهربائية	1
الصناعات الكيميائية	10
الصناعات النسيجية	2
الصناعات الهندسية	18
إنتاج وتنفيذ الوحدات السكنية	1
صناعة الآثاث	3
صناعة الإسفنج	1
صناعة الورق	1
صناعة مواد البناء	16
تصنيع وتنفيذ المباني الجاهزة	1
صناعة الأعلاف	5
المجموع	92

المصدر:-الهيأة العامة للتمليك والاستثمار

ومما سبق يمكن القول بأنه لا يوجد خلل حقيقي في التوزيع المكاني الحالي للاستثمار الصناعي، وإنما جاءت على حسب الميزة النسبة التي تخص بها المدن وذلك بما تتميز به من أعداد كبيرة للسكان، والتي حققت لها أفضلية في استقطاب الاستثمارات، فعلى ذلك الأساس فإنه من المفروض أن تتناسب الحجوم الاستثمارية للمدن والمناطق بشكل طردي مع أعداد السكان فيما يخص الصناعات التي تعتمد على حجم الطلب على منتجاتها وتتطلب القرب من أسواقها، وهذا في الحقيقة يؤكد ما جاءت به نظرية التنمية المكانية (نظرية المكان المركزي)، حيث اعتمدت هذه النظرية على مفهومين أساسين هما[8]:

الحد الأدنى للسكان – ويقصد به الحد الأدنى من السكان اللازم لدعم الفعالية الخدمية، أي اللازم لقيام مشروع ما وضمان وجوده لأداء وظيفته، ومدى السوق:أقصى مسافة يرغب سكان الأقليم قطعها للحصول على البضائع والخدمات من المكان المركزي.

وبالنظر للجدول (4) نجد أن معظم وإن لم يكن جل أنواع النشاطات الصناعية جاءت تعتمد على ذلك المفهومين.

8 تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الألماني ولتركرستالر **Walter Christaller** عام (1933)، لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك: Robert E. Dickinson, 1964, "City and Region A Geographial Interpretation", Lowe (and Brydone 9Printers) Ltd, London, P.P. 51-52. (available Google text books).

سابعاً – دور الدولة في توزيع الاستثمارات الصناعية لتحقيق تنمية مكانية:

تطرقت الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من استراتيجيات التنمية المكانية التي تبتها العديد من دول العالم المتقدمة والنامية لمعالجة مشكلة التباين المكاني بين مناطقها، ومن هنا فإن هناك العديد من التجارب التي خاضتها تلك الدول في مجال التنمية المكانية، ومن تلك التجارب يمكن تصور الاستراتيجيية الأكثر ملائمة للدولة الليبية لتقلل التباين ما بين المناطق المختلفة، والتي من المتوقع أن تتبناها الحكومة الجديدة في المرحلة القادمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين جميع المدن والقرى الليبية:

أ – الاستفادة من الفرص الاستثمارية

تعد الفرص الاستثمارية المتوفرة في العديد من المدن الليبية في مجال الصناعات الاستخراجية، وذلك لما تمتلكه ليبيا من احتياطيات كبيرة لمجموعة واسعة من الحجر الكلس والجبس والحصو والرمال وأطيان الاسمنت، والحديد موزعة على مختلف المدن والقرى الليبية (أنظر للجدولين 5 & 6)، وما توفره تلك الصناعات من فرص القيام بمشروعات استثمارية في مجال صناعة الأسمنت والطوب الحراري وصناعة الحديد والملح والزجاج... الخ، فرصة حقيقية أمام الحكومة الليبية لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية بشكل أكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية لكل مدينة أو منطقة وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المدن المختلفة وبين الحضر والريف.

وذلك بعد تحديد دور كل مدينة أو قرية اقتصاديا وجيواستراتيجيا على المستوى الكلي، والذي يعتمد بالأساس على الإمكانات المتاحة والميزات النسبية في تلك المدينة أو القرية، فضلاً على موقعها وخصوصياته الديموغرافية، ومن ثم تبني سياسة شاملة للتنمية المكانية والتي تهتم بدعم تلك الصناعات وتوفير الإمكانات اللازمة لظهورها وانتشارها في مختلف المدن والقرى وفقاً لسياسة الموقع الصناعي التي تخدم الاتجاه نحو تحقيق أهداف التنمية المكانية بصورة متكاملة وتعمل على تخفيف تركز السكان والأنشطة الاقتصادية والعمرانية في مدن دون الأخرى.

الجدول (5) احتياطيات ليبيا من الأحجار الجيرية على حسب المناطق

المناطق		الاحتياطي مليون طن	الصلاحية	الصناعات المستغلة
المنطقة الغربية	طرابلس	90	صناعة الأسمنت وإنتاج مادة الشرشور	يستغل في صناعة الأسمنت من قبل الشركة العربية للأسمنت
	نالوت	مؤكد أكثر من 76	صناعة الأسمنت وإنتاج مادة الشرشور	غير مستغل وتوجد دراسة كاملة على أمكانية إقامة مصنع للأسمنت
	مزدة	كبير جداً	صناعة الأسمنت والجير وإنتاج مادة الشرشور	غير مستغل والاحتياطي الأسمنتي يحتاج إلى المزيد من الدراسات التفصيلية
المنطقة الوسطى	مصراتة	بسيط	إنتاج مادة الشرشور	يستغل حالياً من قبل بعض التشاركيات في إنتاج مادة الشرشور
	القداحية	غير محدد	صناعة الأسمنت والجير	غير مستغل ويحتاج مزيد من الدراسات
	الجفرة	118	صناعة الأسمنت والجير	غير مستغل وتوجد دراسة كاملة على أمكانية إقامة مصنع للأسمنت
	بونجيم	غير مقدر	صناعة الأسمنت والجير	غير مستغل والموقع يحتاج إلى مزيد من الدراسة
	سرت	كبير جداً	إنتاج مادة الشرشور	غير مستغل
	النوفلية	كبير	إنتاج مادة الشرشور والجرينيليا لصناعة البلاط	غير مستغل
	الخمس	106	صناعة الأسمنت	يستغل في صناعة الأسمنت من قبل الشركة العربية للأسمنت (مصنع المرقب ومصنع لبدة) وهناك إمكانية للتوسع
	زليطن	368	صناعة الأسمنت	يستغل في صناعة الأسمنت من قبل الشركة العربية للأسمنت (مصنع زليطن) بالإضافة إلى مصنع البرج التابع لشركة الاتحاد العربي للمقولات وهناك إمكانية للتوسع

المنطقة الشرقية	المرج	كبير	صناعة الأسمنت وكمادة مالتة في صناعة الطلاء واللدائن وإنتاج مادة الشرشور	يستغل فقط في إنتاج مادة الشرشور
	بنغازي	213	صناعة الأسمنت	يستغل في صناعة الأسمنت من قبل مصنع أسمنت بنغازي
	اجدابيا	كبير	صناعة الأسمنت والجير والحديد والصلب	غير مستغل
	بئر حكيم	كبير	صناعة الأسمنت والجير والحديد والصلب	غير مستغل
	طبرق	كبير	صناعة الأسمنت والجير والحديد والصلب	غير مستغل
	البيضاء	كبير	صناعة الأسمنت وكمادة مالتة في صناعة الطلاء	غير مستغل
	العوينية	كبير	صناعة الأسمنت والجير وإنتاج مادة الشرشور	يستغل في إنتاج مادة الشرشور
	توكرة	كبير	صناعة الأسمنت والجير وإنتاج مادة الشرشور	يستغل في إنتاج مادة الشرشور
	درنة	مؤكد 45 & 50 محتمل	صناعة الأسمنت والجير	يستغل في صناعة الأسمنت من قبل مصنع الفتائح درنة
المنطقة الجنوبية	هبيط الغردقة	بسيط	صناعة الأسمنت وإنتاج مادة الشرشور	يستغل في إنتاج مادة الشرشور من قبل بعض التشاركيات
	وادي الشاطئ	مؤكد 16 & 21 محتمل	صناعة الأسمنت	غير مستغل وتشير الدراسات الحديثة بأن المنطقة تحتوي على احتياطي 4 مليار طن من خام الحديد
	وادي الحياة	120 مقدر	صناعة الأسمنت والحديد والصلب	تحتاج مزيد من الدراسة

المصدر: اطار التنمية الصناعية 2010-2013م، اللجنة الشعبية للصناعة والاقتصاد والتجارة «سابقاً»

الجدول (6) احتياطيات ليبيا من الطينيات على حسب المدن

المدن	الاحتياطي مليون طن	الصلاحية	الصناعات المستغلة
غريان	14.6	صناعة الأسمنت والخزفيات	يستغل من قبل الشركة العربية للأسمنت مصنع سوق الخميس ومن قبل مجمع الخزف بغريان
يفرن	17	صناعة الآجر	يستغل من قبل مصنع آجر السواني ومصنع جنزور مع إمكانية التوسع
شكشوك	كبير	صناعة الطوب الحراري	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
الخمس	كبير	صناعة الفخريات والخزفيات والأسمنت	مستغل بشكل بسيط من قبل الشركة العربية للأسمنت مصنع لبدة
زليطن	غير محدد	الأسمنت والآجر	يستغل من مصنع سوق زليطن ومصنع البرج
مزدة	غير محدد	طوب الآجر	غير مستغل
الشويرف	بسيط	الأسمنت والآجر	غير مستغل
القريات الغربية	غير محدد	الفخريات والطوب	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
وادي الشاطئ	19.5	صناعة الطوب الآجر وأنابيب الصرف الصحي الفخريات وبلاط الأرضيات	غير مستغل
سبها	18.61	صناعة الخزفيات والطوب الحراري	غير مستغل
غات	غير مقدر	صناعة الآجر	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
وادي الحياة	غير مقدر	طوب الآجر والاصباغ الحمراء	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
الجفرة الفقها	غير مقدر	صناعة الآجر وبلاط الجدران	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
بنغازي	كبير جداً	صناعة الأسمنت والجير والطوب الآجر	يستغل في صناعة الأسمنت ومعظم المواقع غير مستغلة
درنة	كبير جداً	صناعة الأسمنت والطوب ووسائل حفر آبار النفط	يستغل في صناعة الأسمنت مصنع الفاتح
الجفرة سوكنة	8 محتمل	صناعة الأسمن والطوب الآجر	توجد دراسة كاملة على أمكانية إقامة مصنع للأسمنت
زلة	كبير	وسائل حفر آبار النفط	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
مرادة	كبير	الخزف وصناعة طوب الآجر	غير مستغل ومزيد من الدراسات التفصيلية
أوجلة	كبير	الخزف وصناعة طوب الآجر	يستغل من قبل التشركيات وشركة النهر الصناعي

المصدر: إطار التنمية الصناعية 2010-2013م، اللجنة الشعبية للصناعة والاقتصاد والتجارة «سابقاً»

ب – إنشاء مدن جديدة

تعتبر سياسات بناء وتطوير ضواحي المدن الرئيسية والقرى التي يتم اختيارها كقرى (أم) تستوعب القرى القريبة منها، إحدى أدوات الحد من التركز السكاني ولمواجهة النمو المتسارع للسكان في المدن الرئيسية والتخلص من مشكلة التبعثر في التوزيع المكاني للقرى الريفية وصعوبة توفير الخدمات لها.

حيث تستدعي الحاجة لإنشاء مدن جديدة تحيط بالمدن الكبيرة متضمنة مناطق استثمارية مخططة على أسس علمية مما يساعد في نشر الاستثمارات مكانياً، والهدف منها إيجاد أقطاب جديدة لامتصاص الفائض السكاني ومناخ ملائم لاستيعاب استثمارات صناعية جديدة.

حيث إن واقع الحال السكاني يشير إلى تكدس السكان في المدن الرئيسية، حيث بلغ عدد السكان القاطنين في المدن الرئيسية الأربع طرابلس، بنغازي، مصراتة، جفارة، حوالي نصف عدد سكان ليبيا، وهذه النسبة تفسر بوضوح عمليات استقطاب الاستثمارات الصناعية على حساب المناطق والمدن الأخرى، حيث إنه من الضروري تنمية البنية التحتية في المدن المحيطة بالمدن الرئيسية لتخفيف الزحام على المدن الرئيسية، والحد من الزحف العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية والتجاوزات على استعمالات الأراضي المختلفة وخاصة ضمن حدود التصاميم الأساسية للمدن.

كما أن أسباب الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، تستدعي النظر بجدية في أهمية نشر الاستثمارات وتنمية البنية التحتية في الريف، حيث لا يتأتى ذلك إلا من خلال اختيار القرى الرئيسية التي يمكن اعتبارها أقطابا للتنمية الريفية، مما يقلص عدد القرى ويزيد من فرصة دعمها وتطويرها تنموياً وإيصال الخدمات لها وزيادة قدرتها على استقطاب الاستثمارات، فضلاً عن توليد تجمعات حضرية، فالتحضر يعني «زيادة سكان المدن عن طرق الانتقال من الريف إلى المدن أو تغيير الريف من حياة ريفية إلى حضرية، وما يرتبط بذلك من تغيير في أنواع المهن والأنماط السلوكية للأفراد»[9] وما يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤكد وجود علاقة وثيقة بين التحضر والتنمية بوصفهما وجهين لعملة واحدة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به.

إن سياسة إنشاء مدن جديدة في محيط المدن الرئيسية، واختيار قرى رئيسية لتكون أقطاباً لتنمية في الريف، تجسد تفسيرات نظرية الأماكن المركزية (التدرج الهرمي)[10] والتي توضح بأنه لا يمكن إحداث تنمية في جميع الأماكن في الوقت نفسه، وإنما تتم

9 تيم عبد الجابر والخطيب إبراهيم وآخرون، 1998، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ص69.

10 صنف كرستالر الاماكن المركزية على اساس حجمها ومركزيتها إلى سبعة مستويات على هيئة نظام هرمي يبدأ بالقرى الصغيرة التي تحتل القاعدة وتنتهي بالمدن المركزية التي تحتل القمة، والتي تتميز بكبر حجمها وتقديم خدمات مركزية متنوعة على مستوى عالٍ، بعكس المدن الاقل تسلسلاً في النظام الهرمي.

مراحل التنمية المكانية في شكل هرمي يتم من خلاله توزيع ثمار التنمية على جميع مناطق البلد، وهذا يعني وجود تباين في النمو المكاني نتيجة لتفوق أقطاب نمو في بعض المناطق كان له دوراً في إحداث التنمية الشاملة للمناطق نفسها والمناطق المحيطة بها.

ج – خطة حوافز الاستثمار

إن من متطلبات توسيع الاستثمارات وزيادة مساهمتها في التنمية المكانية يتطلب من الهيأة العامة للتمليك والاستثمار تفعيل مجالين:

1) رسم خارطة استثمارية توضح فرص إقامة مشروعات استثمارية تحقق التنمية المكانية يمكن عرضها في كافة القطاعات الاقتصادية، وما يتبع ذلك من الإعلان عن تلك الفرص سنوياً على وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية للهيئة والموقع الرسمي للحكومة،

2) تبني خطة تضم مجموعة من الحوافز الاستثمارية تمنح للمناطق التي تحتاج إلى تنمية.

إن سياسات منح مزايا وإعفاءات إضافية للمناطق والمشروعات المنخفضة للجذب الاستثماري هي من السياسات الأكثر شيوعا بين الدول التي تسعى إلى تحقيق توازن تنموي بين مناطقها، فبناءً على القانون رقم (9) لسنة 2010، والخاص بتشجيع رؤوس الأموال الوطنية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بالاستثمارات في مختلف المجالات، حيث نصت المادة رقم (10) بتمتع المشروع الاستثماري بالمزايا التالية:-

- **الإعفاء من ضرائب ورسوم مستلزمات التنفيذ:**

إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات التوريد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ولا تشمل إعفاءات الرسوم المفروضة مقابل خدمات الميناء والتخزين والمناولة.

- الإعفاء من ضرائب ورسوم مستلزمات التشغيل:

إعفاء التجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل والآثاث والمواد الأولية ومواد الدعاية والإعلان ذات العلاقة بالتشغيل وإدارة المشروع من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها أو مصدرها.

- **الإعفاء من الضرائب والرسوم السلع المنتجة لغرض التصدير**

إعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم والضرائب **الجمركية المفروضة على التصدير.**

- الإعفاء من ضرائب الدخل على النشاط:

إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل على نشاطه لخمس سنوات ويبدأ احتسابها من تاريخ الإذن بمزاولة النشاط.

- **الإعفاء من ضرائب ورسوم عوائد وحصص وأسهم الأرباح:**

إعفاء عوائد وحصص والأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري أثناء فترة الإعفاء، وكذلك الأرباح الناتجة عن دمج المشروع أو بيعه أو تقسيمه أو تغيير شكله القانوني من كافة الضرائب والرسوم المستحقة وذلك خلال فترة الإعفاء.

- **الإعفاء من ضرائب ورسوم على الأرباح المعاد استثمارها:**

إعفاء الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا ما أعيد استثمارها.

- **الإعفاء من ضريبة الدمغة:**

إعفاء كافة المحررات والتصرفات والمعاملات والوقائع التي ينشئها أو يبرمها أو يستعملها المشروع الاستثماري من ضريبة الدمغة المقررة بموجب أحكام والتشريعات النافذة.

كما نصت المادة (15) من نفس القانون إلى أن يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاقتصاد منح مزايا وإعفاءات ضريبية لمدة لا تتجاوز 3 سنوات أو مزايا أضافية أخرى للمشروعات الاستثمارية إذا ما ساهمت في تحقيق التنمية المكانية، ففي هذا الصدد يمكن اقتراح مجموعة من المزايا والإعفاءات خاصة بالمشروعات التي تساهم في تنمية وتطوير المناطق النائية، وهي:

- **دعم قسط الضمان الاجتماعي:**

تتحمل الهيأة العامة للتمليك والاستثمار حصة أقساط الضمان الاجتماعي للعاملين بناءً على نسب أجور اليد العاملة المقابلة لمبلغ الحد الأدنى القانوني للأجور، بالنسبة لفرص العمل الإضافية التي أوجدها المشروع الاستثماري.

- **الإعفاء من ضرائب الدخل على الأجور:**

إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل المستقطعة من الأجور والمرتبات فيما يتعلق بفرص العمل الإضافية الناتجة عن الاستثمار. أو تقوم الهيأة العامة للتمليك والاستثمار بدفع تلك الضرائب بدلا من المشروع الاستثماري.

- **الحصول على دعم من الصناديق السيادية (كصندوق دعم الصناعات):**

هذا الأجراء ينص على أن المستثمر يتحصل على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بدون فوائد من أجل تطوير مشروعه الاستثماري، هذا الإجراء لا ينطبق إلا على المستثمرين الوطنيين.

وعلى غرار تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال، يمكن إيجاز مقترح الإعفاءات والمزايا التي يمكن أن يتحصل عليها المشروع الاستثماري ضمن خطة توزيع الاستثمارات على حسب التوزيع المناطقي بما يخلق التنمية المكانية لجميع المدن والمناطق الليبية في الجدول التالي:

تعامل المشروعات الاستثمارية التي تحقق أمنا غذائيا والمشروعات التي تستخدم تجهيزات من شأنها تحقيق وفر في الطاقة أو في المياه أو تساهم في حماية البيئة حسب المزايا والإعفاءات الواردة بالمنطقة (هـ) حتى ولو تمت بالمناطق (أ، ب، ج، د).

كما تعامل المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية حسب المزايا والإعفاءات بالمنطقة (د)، حتى ولو تمت بالمناطق (أ، ب، ج)، شريطة أن يكون إجمالي تكاليف المشروع كحد أدنى 100 مليون دينار ليبي، وتحدد المشروعات الإستراتيجية في المجالات المتعلقة بالبنية التحتية، كالطرق، الموانئ، الكهرباء، السدود، الاتصالات ، الطاقة، النقل، أعمال المقاولات، وخدمات التعليم والصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه، أي مجالات أخرى حسبما يقرره مجلس الوزراء، وتصنف المشروعات على أنها إستراتيجية إذا توفرت فيها على الأقل أحد الشروط التالية:-

1 - تتم لإنتاج السلع الوسيطة والنهائية، حيث تقوم بتوفير ما بنسبة 50 ٪ من هذه السلع عن طريق الاستيراد.

2 - الاستثمارات المشتركة التي تقوم بها على الأقل 5 شركات تعمل في نفس القطاع.

3 - المشروعات الاستثمارية عالية التقنية مع إمكانية تعزيز القدرة التنافسية الليبية على الساحات العالمية.

وأما المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية التي تتمتع بتلك الإعفاءات وأن يكون إجمالي تكاليف المشروع كحد أدنى كما هو مبين بالجدول(7):

- الاستثمارات السياحية في المدن المحافظة على التراث الثقافي والسياحي والإرث الحضاري والتي يتم تحديدها عن طريق مجلس الوزراء.
- استثمارات مدارس التعليم الأساسي والثانوي من قبل القطاع الخاص.
- المشروعات الاستثمارية التي تنفذ بناءً على توصيات البحوث العلمية الصادرة من مراكز البحوث الليبية المعتمدة.

إن الدولة في المرحلة القادمة يجب أن تكرس أهمية إدماج البعد المكاني مع البعد الاقتصادي والاجتماعي عند تبني الخطط الاقتصادية وصولا للتنمية المكانية، بأن تخصص نسبة كبيرة من ميزانية التحول لتطوير الخدمات والبنى الاساسية في المناطق المهمشة بما يتناسب مع حجومها السكانية ودرجة حرمانها في الفترة السابقة.

الجدول (7)* خطة حوافز التنمية المكانية

المزايا والإعفاءات			المناطق حسب تقسيمات الجدول رقم (8)				
			(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(ه)
الإعفاء من ضرائب ورسوم مستلزمات التنفيذ			نعم				
الإعفاء من ضرائب ورسوم مستلزمات التشغيل			نعم				
الإعفاء من الضرائب ورسوم السلع المنتجة لغرض التصدير			نعم				
الإعفاء من ضرائب الدخل على النشاط	سنوات الإعفاءات	داخل المنطق الصناعية	5	6	7	8	8
		خارج المناطق الصناعية	5	5	6	7	7
الإعفاء من ضرائب ورسوم عوائد وحصص وأسهم الأرباح	سنوات الإعفاءات	داخل المنطق الصناعية	5	6	7	8	8
		خارج المناطق الصناعية	5	5	6	7	7
الإعفاء من ضرائب ورسوم الأرباح المعاد استثمارها			نعم				
الإعفاء من ضريبة الدمغة			نعم				
دعم قسط الضمان الاجتماعي	سنوات الدعم	داخل المنطق الصناعية	لا	لا	5	7	10
		خارج المناطق الصناعية	لا	لا	2	4	6
دعم حصة ضرائب الدخل على الأجور	سنوات الدعم	داخل المنطق الصناعية	لا	لا	5	7	10
		خارج المناطق الصناعية	لا	لا	2	4	6
الحصول على دعم من الصناديق السيادية		داخل المنطق الصناعية	لا	لا	لا	نعم	نعم
		خارج المناطق الصناعية	لا	لا	لا	لا	نعم
الحد الأدنى لتكاليف المشروعات الاستثمارية	بمليون دينار ليبي	وطني	5	3	2	0.5	0.2
		أجنبي أو مشترك	10	7	5	3	2

الجدول (8)* تصنيف المناطق حسب الأعفاءات

المنطقة (أ)	المنطقة (ب)	المنطقة (ج)	المنطقة (د)	المنطقة (هـ)
القره بوللي ، تاجوراء ، سوق الجمعة ، طرابلس المركز، حي الاندلس، أبوسليم، عين زارة، جنزور	غريان، الأصابعة	ترهونة، مسلاتة، مسيحل السائح، بنى وليد	الشاطئ براك، الشاطئ القرضة، الشاطئ إدرى، وادي الشاطئ	تازربو، الكفرة، القطرون، غات
بنغازي ، الأبيار، قمينس، سلوق	الزاوية، صرمان، صبراتة، زوارة	طبرق، القبة، درنة البطنان	أوباري، مرزق، وادي الحياة	
مصراتة، زليتن، الخمس، قصر الاخيار	تاورغاء	الجفرة	الجغبوب، جالو، أوجلة، مرادة	
	الناصرية، العزيزية، سواني بن آدم، قصر بن غشير، اسبيعة	العجيلات، زلطن، الجميل، رقدالين		
	شحات، البيضاء، المرج، توكرة، قصر ليبيا، اجدابيا، البريقة، السدرة، سرت	ككلة القلعة، يفرن، الرياينة، الرحيبات، الرجبان، جادو، الزنتان، مزدة، نالوت، باطن الجبل كاباو، غدامس، سبها		

(*) الجدول 7 & 8 من اعداد الباحث

ثامناً – الخاتمة:

على وفق ما تقدم، يتضح أن من مبررات الأخذ بالتنمية المكانية هو عدم التوازن في توزيع الاستثمارات الصناعية ما بين المناطق والمدن الليبية، نتيجة لغياب خطط ترتكز على الأبعادالقطاعية والزمنية والمكانية للتنمية، لذا لم تتخذ الحكومات السابقة (اللجان الشعبية)اجراءات وسياسات من أجل تقليل هذا التباين التنموي، وإن وجدت بعض الاجراءات فإنها كانت ضعيفة وعلى حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي المشوه في الفترة الماضية، والتي أدت إلى تزايد حدة التباين واتساع نطاقه المكاني.

وبالتالي فأن تبني الحكومة الجديدة عدة استراتيجيات تتعلق بعملية التنظيم المكاني ذات العلاقة بين عملية التنمية الاقتصادية والهيكل المكاني لهذه التنمية في الفترة القادمة ضرورة حتمية،والذي يؤكد ذلك المطالبة الشعبية المستمرة بتطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة من خلال المحافظات والبلديات،حيث أنه من المتوقع تبني حزمة من السياسات تهدف إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين المناطق والمدن الليبية،أهمها الآتي:

-تعد الفرص الاستثمارية المتوفرة في العديد من المدن الليبية في مجال الصناعات الاستخراجية فرصة حقيقية أمام الحكومة الليبية لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية بشكل أكثر توازناً وتكاملاً، حيث أن استغلال الفرص الاستثمارية في مناطق معينة لصناعات استخراجية ذات ترابطات أمامية وخلفية قد تحقق كفاءة اقتصادية عالية، فضلاً عن انها تحقق العدالة الاجتماعية من خلال تأثيرات الانتشار الصادرة من تلك الصناعات نحو المناطق المختلفة والمحيطة بها، بما فيها المناطق الريفية المهمشة تنموياً.

- خلق تجمعات سكنية جديدة وتركيز الاستثمارات الحكومية فيها،إن الهدف الرئيسي من هذه السياسة يكمن في إيجاد عناصر التحضر التي تساعد على جذب الصناعات الجديدة والتي تعمل بدورها بفعل الترابطات الصناعية على خلق وفورات التوطن الخاصة بهذه التجمعات، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين التحضر والتنمية بوصفهما وجهين لعملة واحدة يؤثر كل منها في الاخر ويتأثر به.

- القيام بتشريع قانون تشجيع الاستثمارات في المناطق الخاصة بغية توليد الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات واختيار مواقعها الجديدة وذلك بتقديم التسهيلات والحوافز إلى المستثمرين عن اختيار مواقع مشاريعهم في المدن والمناطق التي ترغب الدولة في الاسراع بتطويرها، يهدف إلى جذب الصناعة للمناطق المتخلفة أو الاقل تطوراً.

إن تلك السياسات لن توفق في الوصول إلى تحقيق اهدافها ما لم تتبناهاالحكومة كحزمة واحدة يتم تطبيقها في إطار خطة تنموية شاملة للأبعادالقطاعية والزمنية والمكانية.

الهوامش والمراجع

1) Friedman J., 1966, "Pegional Policy A case study of Vanzuela", M.I.I. Press, cambridge, P.5.(available Google text books)

2)Antoni Kukcnski, 1978, "Regionl Polices in Nigeria, Andia, and

Barazil". Hangary. Meuton valume. P.195. (available Google text books)

3) لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك:محمد نبيل جامع، 2010، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، منشورات دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،

4) لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك:ادجار هوفر، 1974، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، تعرب عيسى عوراني، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت،

5) Niles M. Hansen. 1968."French Regional Planning".Indiana University Press. 1968 – Political Science. P. 73.(available Google text books)

6) Harry W. Richardson. 1975. "Regional Development Policy and Planning in Spain". Robert maciehose company. Limited. Greet. Britain. P.33. (available Google text books)

7)Harvey Armstrong. 1979. "Regional Economic Policy".Gamelot. Press. Limited. London. P.P. 509.(available Google text books)

8) تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الألماني ولتركرستالرWalterChristaller عام (1933)، لمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك:

Robert E. Dickinson. 1964. "City and Region A Geographial Interpretation". Lowe and Brydone 9Printers) Ltd. London. P.P. 5152-. (available Google text books)

9) تيم عبد الجابر والخطيب إبراهيم وآخرون، 1998، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، .

10) صنف كرستالر الأماكن المركزية على أساس حجمها ومركزيتها إلى سبعة مستويات على هيئة نظام هرمي يبدأ بالقرى الصغيرة التي تحتل القاعدة وتنتهي بالمدن المركزية التي تحتل القمة، والتي تتميز بكبر حجمها وتقديم خدمات مركزية متنوعة على مستوى عالٍ، بعكس المدن الأقل تسلسلاً في النظام الهرمي.